بسم الله الرحمن الرحيم

محاضرات في شرح صحيح الإمام البخاري

المحاضرة الخامسة (٥)

الخميس ، ٢ جمادي الآخر ، ١٤٣٢هـ

وقفات مع الجامع الصحيح

ثانيا / الضبط عند الإمام البخاري :

ضبط الشيء أي : حِفظه بالجزم ، و الرجل الضابط : الحازم .... وهو على نوعين : ضبط صدر ، وضبط كتاب

فالأول / أنْ يثبت الراوي في صدره ما سمعه بحيث يتمكن مِن استحضار متى شاء .

والثاني / صيانة الراوي كتابه منذ سمعه إلى أنْ يؤدي منه .

ويُعْرَف ضبط الراوي بسبر و سرد أحاديثه على أحاديث غيره مِن الرواة ؛ ليُعْلم مدى الموافقة ، و المخالفة لهم .

قال ابن الصلاح : " يُعْرف كون الراوي ضابطا بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان ، فإن وجدنا رواياته موافقة لهم ملوم مِن حيث المعنى ، أو موافقة لهم في الأغلب ، والمخالفة نادرة ، عرفنا حينئذٍ كونه ضابطا ثابتا ، و إنْ وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلاف ضبطه ، ولم يحتج بحديثه ..

- أهميته :

  توفر الضبط شرط أساسي في قبول حديثه ، فلا يكفي أنْ يكون دينه مستقيما ، حتى يُضاف إلى ذلك علمه وحفظه ما يُحدِّث ، وتثبُّته في الأخذ والرواية ، ومِن هنا كان اختلال الضبط سيما في رد المروي .

  قال ابن الصلاح : " لا تُقبل رواية مَن عُرِف بالتساهل في سماع الحديث ، أو إسماعه ، كمَن لا يبالي بالنوم في مجالس السماع ، وكمَن لا يُحدِّث بأصل مقابل صحيح ، ومِن هذا القبيل مَن عُرِف بقبول التلقين في الحديث ، ولا تُقبل رواية مَن كثرت الشواذ والمناكير في حديثه ، ولا تُقبل رواية مَن عُرِف بالسهو في رواياته إذ لم يحدِّث مِن أصل صحيح ، وكل هذا يخْرِم الثقة في الراوي وضبطه .

- <u>الرواة ينقسمون من حيث الضبط إلى أربعة أقسام :</u>

أ - مَن يُتهم بالكذب

ب - مَن لا يُتهم ، لكن الغالب على حديثه الوَهَم .

ت - مَن هو صادق ، ويكثُر في حديثه الوَهَم ، ولا يغلب عليه .

ث - الحفَّاظ الذين يندُر الخطأ والوهم في حديثهم ، أو يقلّ .

فالقسمان الأول والأخير لا إشكال فيهما .

والقسم الثاني أغلب المُحدّثين لا يحتجون به .

ويقع الخلاف في القسم الثالث :

و لكننا سنعني بدراسة المسألة عند الإمام في جامعه الصحيح .

إنَّ الرواة الين تُكلم فيهم بالضعف من رواة الجامع الصحيح يمكن أنْ نصنفهم إلى خمسة أصناف على النحو التالي :

الصنف الأول /

رواة قد ضعفوا بسبب بعض الأحاديث التي انفردوا بها ، فيُعَّفون بها – على الراجح - وتستقيم لهم غيرها ، ولا يرويي لهم البخاري إلا ما استقام ، وتوبعوا عليها ، مثل :

أ - أفلح بن حُميد الأنصاري المدني (أحد شيوخ وكيع و أبي نُعيم) :

فهو مِن الأثبات الثقات ، لاذين وثقهم ابن معين و أبو حاتم وابن سعد ..... لكن أنكر أهل العلم عليه حديثين ، والبخاري لم يُخرّج له شيئا منهما ، وإنما خرَّج له خمسة أحاديث .... واحد في الطهارة ، وثلاثة في الحج ، وواحد معلق في الحج .... وهذه الخمسة رواها مسلم – أيضا – في صحيحه من ذات طريق البخاري .

ب - بَدَل بن المحبَّر التميمي البصري (أحد مَن رووا عن شعبة وابن المثنى) :

وثقَّه أبو حاتم و أبو زُرْعة . وضعَّفه الدار قطني في روايته عن زائدة بن قدامة ، بسبب حديث واحد خالف فيه حسين بن علي الجعفي صاحب زائدة ، ولم يُخرِّج غير حديثين عن شعبة في الصلاة ، وفي الفتن .

الصنف الثاني /

رواة ضُعِّفوا ، أو ضعِّفت رواياتهم في شيوخ بعينهم ، والبخاري لا يروي لهم عن هؤلاء الشيوخ ، مثل :

أ - الربيع بن يحيي (ت ٢٢٤هـ) (روى عن شعبة و زائدة) (وعنه البخاري و أبو زرعة و أبوداود) :

قال أبو حاتم : ثقة ثبت ، لكن بعض العلماء كالدارقطني وغيره ضعفوه في حديث عن الثوري وشعبة .... إلا أن البخاري لم يخرِّج له مِن حديثه إلا عن زائدة بن قدامة .

ب - معمر بن راشد (صاحب الزهري) (ت١٥٣هـ)

فقد وثقه أهل العلم في غير أهل العراق ؛ ولذا قال ابن حجر : " أخرج له البخاري من روايته عن الزهري وابن طاووس ، وهمام بن منبه ، وهشام بن عروة ، ويحيي بن أبي كثير ، ولم يخرِّجوا من رواية أهل البصرة عنه إلا ما توبعوا عليه "أ.هـ

الصنف الثالث /

رواة قد ضعفوا في حالات خاصة كالاختلاط والتغير ، والإمام البخاري قد يُخرِّج لهم ماروي عنهم في تلك الحالات ، ومِن أمثلة هؤلاء :

أ - جرير بن حازم :

وثقَّه ابن معين ، وضعفه في قتادة خاصة ، ووثقه العجلي والنسائي ، وقال ابن سعد : ثقة إلا إنه اختلط في آخر عمره .

قال ابن حجر – رحمه الله - : " ما ضرَّه اختلاطه ، لأن أحمد بن سنان قال : سمعت ابن مهدي يقول : كان لجرير أولاد ، فلما أحسوا باختلاطه حجبوه ، فلم يسمع منه أحد في حال اختلاطه شيئا ، واحتج به الجماعة ، وما أخرج له البخاري مِن روايته عن قتادة إلا أحاديث يسيرة توبع عليها " .

الصنف الرابع /

رواة ضعفوا بسبب المذهب العقدي أو الفقهي ، وهؤلاء لا أثر لتضعيفهم بذلك إذا كانوا ثقات ، وقد بينا موقف البخاري مِن رواية أهل البدع والأهواء ، وجل مَن وُصف بالبدعة ، وضعِّف بسبب ذلك هم مندرجون في هذا الصنف فمن بعض الرواة الذين تُكلِّم فيهم بسبب المذهب الفقهي :

أ - ربيعة بن أبي عبد الرحمن :

تُكلم فيه بسبب الإفتاء بالرأي ، قال الحافظ فيه : ثقة فقيه مشهور ، قال ابن سعد : كانوا يتقونه لموضع الرأي "

والبخاري لم يعتد بهذا التضعيف فقد روى له في جامعه وكذا سائر الجماعة .

ب - محمد بن عبد الله بن المثنى :

قال فيه أحمد : " ما يُضعَّفه عند أهل الحديث إلا النظر بالرأي ، أما السماع فقد سمع " .

والبخاري لم يعتد بهذا التضعيف – أيضا - فقد روى له في جامعه وكذا سائر الجماعة .

الصنف الخامس /

رواة ضعِّفوا بسبب خلل وقع لهم في الأخذ والتحمل ، كالرواية بالإجازة ، أو بسبب خلل في الأداء كالإرسال والتدليس ، مثل :

أ - أبو اليمان الحكم بن نافع :

مُجْمعٌ على ثقته ، اعتمده البخاري ، وروى عنه الكثير ، وروى له الباقون بواسطة .

تكلم بعضهم في سماعه مِن شعيب فقيل : إنه مناولة ، وقيل : إنه إذن مجرد ، وقد قال الفضل بن غسان : سمعت يحيي بن معين يقول : سألت أبا اليمان عن حديث شعيب فقال : ليس هو مناولة . وبالغ أبوزرعة ، وقال : لم يسمع أبو اليمان مِن شعيب إلا حديثا واحدا . قال الحافظ : " إنْ صح ذلك فهو حجة في صحة الرواية بالإجازة ، إلا إنه كان يقول في جميع ذلك أخبرنا ولا مشاحاة في ذلك إنْ كان اصطلاحا له " .

مِن سائر ما تقدم نستطيع أنْ نقول :

إنَّ رجال الصحيحين ليسوا جميعا على مرتبة واحدة من حيث الضبط ، فكما أن فيهم الحافظ الثقة الثبت المتقن ، فيهم مَن دون ذلك ، يقول الذهبي :

" مَن أخرج له الشيخان أو أحدهما على قسمين : أحدهما / ما احتج به في الأصول ، وثانيها / مَن أخرجا له متابعة وشهادة و اعتبارا .

فمن احتجا به – أو أحدهما – وتُكلِّم فيه ، فتارة يكون الكلام فيه تعنتا (ويكون الجمهور على توثيقه) فهذا يكون حديثه قوي ، وتارة يكون في تليينه وحفظه له اعتبار ، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن التي قد نسميها مِن أدنى درجات الصحيح ، فما في (الكتابين) بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول ، ورواياته ضعيفة بل حسنة أو صحيحة .

ومَن خرّج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات ، ففيهم مَن في حفظه شيء ، وفي توثيقه تردد ، فكل مَن خرَّج له في الصحيحين فقد قفز القنطرة ، فلا مَعْدِل عنه إلا ببرهان بيّن .

نعم الصحيح على مراتب ، والثقات طبقات ، فليس مَن وُثِّق مطلقا كمن تُكلم فيه ، وليس من تُكلم في سوء حفظه واجتهاده في الطلب كمن ضعفّوه ، و لا مَن ضعفوه ، ورووا له كمن تركوه ، و لامن تركوه كمن اتهموه وكذبوه " .

وقال أبوبكر الحازميُّ – رحمه الله - : " .... أما إيداع البخاري ومسلم (كتابيهما) حديثَ نفرٍ نسبوا إلى نوعٍ مِن الضعف فظاهر ، غير أنه لم يبلغ ضعْفهم حدًّا يُردُّ به حديثُهم " .

ومعنى هذا :

أنّ الإمام البخاري يروي عن الضعفاء الذين لم يصلوا إلى حد الترك ، ولكن لا يروي لهم إلا ما صح عن حديثهم ، وتُعرف صحة حديثهم بأمرين :

الأول / موافقة هذا الراوي لغيره ومتابعتهم له ، وهذا أمر يلاحظ في صحيح البخاري ، فإنه يُكْثِر مِن ذكر الشواهد والمتابعات ، فيروي الحديث ثم يقول : " تابعه فلان وفلان " ... إذا كان راويه ضعيفا ، أو كان الراوي ثقة لكن وقع فيه اختلاف في سنده ومتنه .

الثاني / مراجعة أصول الراوي والنظر فيها ، فإنه لو كان ضعيفا في حفظه فإنه يُقبل حديثه الموجود في أصوله ، إذا كان الراوي صدوقا في الجملة .

وهذا المنهج يُعْرف بـ (منهج الانتقاء مِن أحاديث الضعفاء) أي أنّ حديث الضعيف لا يُرد جملة ولا يُقبل جملة ، وإنما يُقبل منه ما صح من حديثه ، كما أنَّ الثقة لا تُقبل أحاديثه مطلقا ، فتقبل ما أصاب فيه ونرد ما أخطأ .

ومِن هنا يتبين أنَّ منهج البخاري في مسألة ضبط الرواة واعتماده عليها في التصحيح ليس قائما على النظر في خصوص كل إسناد على الانفراد ، و إنما هو النظر في الحديث بمجموع طرقه و أسانيده .(كشأن سائر النقاد) .

سؤال :

لماذا يُخرِّج البخاري ومسلم لمثل هؤلاء الضعفاء ، مع أنَّ الحديث قد يكون مرويا بإسناد آخر أقوى منه ؟؟

١ - أن يكون ذلك واقعا في الشواهد والمتابعات دون الأصول .

٢ - أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده .

٣ - أن يكون صِنف الضعيف الذي احتج به قد طرأ عليه ضعفه بعدما أخذ عنه باختلاط حدث عليه غير قادح فيما رواه من قبل في زمان سداده واستقامته .

٤ - أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده ، وهو عنده برواية الثقات نازل .

- أمثلة :

– أحاديث (محمد بن عبد الرحمن الطفّاوي)

له في البخاري ثلاثة احاديث ، ولو نظرنا إلى ترجمته في كتب الرجال ، نجد أنه ليس مِن الحفاظ الأثبات المتقنين الذين هم مِن شرط الصحيح ، فقد وثقه ابن المديني ، وقال أبو حاتم : صدوق إلا أنه يهم أحيانا ، وقال ابن معين : لا بأس به ، وقال أبو زرعة : منكر الحديث ، وقال ابن عدي : لا بأس به .

فهذا الراوي ، واضح أنه ليس في الدرجة العليا من رجال الصحيح بل ليس من رجال الصحيح حسبما استقرت عليه كتب المصطلح ، فإن من قيل فيه : صدوق يهم ، ولا بأس به ، فحديثه حسن ، ومن قيل : منكر الحديث ، فحديثه ضعيف .... إذن ، فأحاديث الطفاوي إما أن تكون ضعيفة ضعفا محتملا ، أو حسن على الاصطلاح المتداول .

<u>الحديث الأول :</u>

قال البخاري (كتاب التعبير) (باب رؤيا الليل) (٦٩٩٨)

حدثنا محمد بن المقدام العجلي ، حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوي ، حدثنا أيوب ، عن محمد ، عن أبي هريرة ، قال : قال النبي – صلى الله عليه وسلم - : " أُعطيت مفاتح الكلم

، ونُصرت بالرعب ، و بينا أنا نائم البارحة إذ أُتيت بمفاتيح خزائن الأرض حتى وُضعت في يدي"

قال الإمام الإسماعيلي فيما نقله ابن حجر عنه نقلا عن البغوي ، أنه قال في هذا الحديث : " لا أعلم حدّث به عن أيوب غير محمد بن عبد الرحمن " .

فلو أننا نظرنا إلى هذا الحديث بعين النقد الحديثي مطبقين قواعد المصطلح لحكمنا عليه بالغرابة أو الضعف ، لكن الإمام البخاري أورده جامعه الذي اشترط فيه الصحة معتمدا عليه ، غير أن الإمام لم يحكم على خصوص هذا الإسناد ، وإنما باعتبار ما لهذا الحديث مِن شواهد منها :

الشاهد الأول :

ما رواه في كتاب (الاعتصام) مِن صحيحه ، باب (قول النبي بُعِثت بجوامع الكلم) (٧٢٧٣) ، قال :

حدثنا عبد العزيز بن عبد الله ، ثنا إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة – رضي الله عنه - أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال : " بُعِثت بجوامع الكلم ...." الحديث

الشاهد الثاني :

ما رواه في كتاب (الجهاد) من صحيحه ، باب (نُصرت بالرعب مسيرة شهر) قال :

حدثنا يحيي بن بُكَيْر ، حدثنا الليث ، عن عُقَيْل ، عن ابن شهاب ، عن سعيد ، عن أبي هريرة – رضي الله عنه – أنه – صلى الله عليه وسلم – قال : " بُعثت بجوامع الكلم ، ونُصرت بالرعب ...." الحديث

فهذه الشواهد والمتابعات القاصرة تدل على أن الحديث محفوظ عن أبي هريرة – رضي الله عنه – يرويه عنه محمد بن سيرين ، وسعيد بن المسيب

ويرويه عن سعيد ابن شهاب ، وعنه إبراهيم بن سعد ، وعُقَيْل

ويرويه عن محمد أيوب ، ولم يروه عنه إلا الطفاوي .

فأصل الحديث إذن ثابت لا مرية فيه .

لكن السؤال :

ماهو الغرض العلمي مِن إخراج البخاري هذا الحديث مِن طريق الطفاوي ؟

لقد بدا لي غرضان لأجلهما روى البخاري هذا الحديث مِن طريق الطفاوي :

أولا / أن هذا الإسناد رواته جميعهم بصريون ، فهذا الإسناد وإن كان فيه تَفرَّد الطفاوي بروايته عن أيوب (مما قد يثير الغرابة خاصة إن كان المتفرد ليس مِن الحفاظ) ، لكن لمَّا كان هذا التفرد إنما انفرد به شيخه وبلديه ، والحديث مشهور بالبصرة متدّاول بين علمائها ، فهذه الشهرة تدفع الغرابة الناتجة مِن تفرد الطفاوي .

ثانيا / أن هذا الطريق أعلى سندا مِن طريق الليث بن سعد ، فبينه – أي البخاري – وبين النبي – صلى الله علي وسلم – خمسة ، لكن طريق الليث يكون بينهما ستة . فإن قيل : طريق إبراهيم بن سعد وسائطه خمسة كذلك ، يُجاب : إن طريق الطفاوي جمع بين العلو والتسلسل باعتبار بلدهم ، وهذا مما يُعنى به المحدثون ، ولا يكون هذا كله إلا حيث يتأكد لديهم صحة أصل الحديث .

والله أعلم .